الدكتور وحيد عبد المجيد

المفاعيل الأمنية والاجتماعية والاقتصادية للنزوح(*) السوري إلى البلدان المجاورة وسبل معالجتها

أزمة نزوح أعداد كبيرة من السوريين إلى البلدان المجاورة ليست الأولى من نوعها. عرف القرن العشرون أزمات لجوء متوالية منذ الحرب العالمية الأولى. وتعرف منطقتنا هذه الأزمات منذ النكبة الفلسطينية - العربية ١٩٤٨.

ولكن آثار أزمة النزوح السوري بموجاتها التي لم تنته فصولها هي الأكبر والأكثر حدة، ليس فقط على المستوى الكمي، ولكن أيضًا بشكل نوعي بسبب السياق الذي يحيط بها. فهي تُعد جزءًا من أكبر أزمة تشهدها المنطقة في تاريخها الحديث، إذ يتفاعل تفكك عدد من بلادها وتدهور الأوضاع في عدد آخر منها مع موجة إرهاب غير مسبوقة.

ولذلك، ففي الوقت الذي تزداد الآثار المترتبة على أزمة اللجوء السوري إلى البلدان المجاورة على المستويين الأمني والاجتماعي - الاقتصادي، تبدو معالجة هذه الآثار صعبة، وتتطلب تفكيرًا جديدًا مختلفًا يمكن أن يكون هذا المؤتمر بداية إيجابية له.

أولًا: آثار اللجوء السوري إلى البلدان المجاورة ومفاعيله الأمنية والاجتماعية والاقتصادية:

تكفي نظرة سريعة على أرقام السوريين الذين نزحوا إلى البلدان المجاورة لإدراك مدى فداحة الأزمة وخطرها، رغم صعوبة تدقيق هذه الأرقام بشكل تام. فالبيانات المسجلة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (حتى مايو- ايار ٢٠١٦) لا تعبر عن الواقع.

فوفقًا لهذه البيانات تحتل تركيا المرتبة الأولى بعدد يبلغ نحو مليونين وأكثر من نصف مليون (٢,٧٤٩ مليون) نازح. ويأتي لبنان في المرتبة الثانية بعدد يزيد قليلًا عن المليون (١,٠٤٨,٢٧٥ مليون). ويليهما الأردن حيث بلغ العدد المسجل رسميا في الوقت نفسه (مايو-ايار ٢٠١٦) نحو ٦٥٠ ألفًا (٦٤٢,٨٦٨ ألف). وتبدو بيانات مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عن النزوح السوري في لبنان هي الأكثر ابتعادًا عن الواقع، ربما لأن تقدير حجم النزوح عبر الحدود السورية - اللبنانية يتجاوز قدرات أية منظّمة دولية. ولكن في هذه البلاد الثلاثة بصفة خاصة، وبدرجة أكبر من غيرها، يوجد عدد غير معروف من السوريين غير المسجلين رسميًا. وقد استقبل بلدان عربيان آخران أعدادًا أقل من السوريين، وهما العراق، أو إقليم كردستان على وجه التحديد (٢٤٦,١٢٣)، ومصر (١١٩,٦٦٥).

وتوجد فجوة بين هذه الأعداد المسجلة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

(*) نستخدم تعبير النزوح في هذه الورقة رغم عدم دقته، لأن التعبير الأدق (اللجوء) لا ينطبق من الناحية القانونية على ثلاثة من البلدان المجاورة التي استقبلت أكبر عدد من السوريين وهي تركيا ولبنان والأردن لأسباب سنوضحها في الورقة.

والواقع الفعلي الذي لا تتوفر بيانات دقيقة عنه، لأن ما تعلنه حكومات البلدان المستقبلة يعتمد على ما ترصده أجهزتها المعنية. وقد تتأثر في بعض الحالات بحسابات سياسية لهذه الحكومة أو تلك.

وقد يتباين التقدير أيضًا من جهة إلى أخرى في الدولة نفسها. فعلى سبيل المثال اختلف ماصدر عن الحكومة الأردنية في تصريح رسمي في سبتمبر ٢٠١٥ عن حصيلة التعداد السكاني لعام ٢٠١٥ الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة.

فقد أعلن رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور في سبتمبر ٢٠١٥ أن عدد سكان الأردن يبلغ ١١ مليون نسمة، منهم مليون مغترب، ومليونان و ٤٠٠ ألف سوري، ونصف مليون عراقي، و ٤٥ ألف يمني، و ٣٥ ألف ليبي، بالإضافة إلى مليون لاجىء فلسطيني غير أردني(١).

ولكن حصيلة التعداد السكاني لعام ٢٠١٥ أوضحت أن عدد سكان الأردن يبلغ نحو تسعة ملايين ونصف مليون نسمة (٩,٥٣١ مليون)، يُشكِّل غير الأردنيين نحو ٣٠٪ منهم (أي حوالي ثلاثة ملايين)، وأن نصف غير الأردنيين سوريون(٢). ويعني ذلك أن عدد السوريين وفق هذا الإحصاء نحو مليون ونصف المليون، في حين كان رئيس الحكومة قدَّره بمليونين و ٤٠٠ ألف، بينما لا يزيد على ٦٥٠ ألفا في سجلات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وهذا مؤشر واحد على مدى صعوبة البحث في موضوع لا تتوفر بيانات دقيقة عن أحد أهم عناصره، وهو عدد النازحين السوريين إلى البلدان المجاورة أو بعضها. فالبحث في آثار نزوحهم ومفاعيله يرتبط بالضرورة بالعدد، إذ تدور هذه الآثار والمفاعيل مع الأعداد زيادةً أو نقصانًا.

وفضلًا عن مشكلة دقة الأرقام، ثمة معضلة قانونية في أزمة النزوح السوري. وهي معضلة ذات شقين: أولهما، أن لبنان والأردن لم ينضما إلى إتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الصادرة عام ١٩٥١، والميثاق الخاص بحالة اللاجئين الصادر عام ١٩٦٧. أما تركيا فرغم أنها وقعت الاتفاقية والميثاق، فهي لا تلتزم بهما إلا بالنسبة للاجئين القادمين من أوروبا فقط. فقد سمحت اتفاقية ١٩٥١ للموقعين عليها بتحديد منطقة أو مناطق معينة تُطبق هذه الاتفاقية على القادمين منها طلبًا للجوء، أو تطبيقها على طالبي اللجوء من كافة دول العالم.

ولذلك تتعامل الدول الثلاث التي استقبلت في مجملها أكثر من ثلثي النازحين السوريين معهم من الناحية الرسمية بوصفهم ضيوفًا لا يتمتعون بالحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية والميثاق الدوليين. ولكنهم يحصلون فعليًا على كثير من هذه الحقوق في لبنان والأردن، حيث يثبت مرة أخرى أن الإنتماء العربي موجود على المستوى الشعوري والوجداني أكثر منه في العلاقات بين الدول.

كما قررت تركيا في نهاية ٢٠١١ منح النازحين السوريين وضع "الحماية المؤقتة" في إطار التوجيه الأوروبي الصادر عام ٢٠٠١، والذي يقوم على تبني سياسة الباب المفتوح، وعدم الإعادة قسريًا، وتخفيف القيود على مدة الإقامة.

أما الشقّ الثاني فهو أن تعريف ملتمس اللّجوء في اتفاقية ١٩٥١ (شخص يوجد خارج بلد جنسيته، أو بلد إقامته المعتاد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب الأصل أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب هذا الخوف العودة إلى بلده خشية التعرض للاضطهاد) يتداخل في بعض جوانبه مع معنى المهاجر. ويثير هذا التداخل مشكلة بالنسبة إلى الدول الأوروبية، ويُعد أحد عوامل اتجاهها إلى غلق أبوابها أمام النازحين من سوريا، مما يؤدي إلى ازدياد الأعباء على البلدان المجاورة.

١- الآثار والمفاعيل الأمنية:

يفرض نزوح أعداد كبيرة من مواطني بلد إلى بلدان مجاورة تحديات أمنية مباشرة، فضلًا عن تحديات أمنية أخرى غير مباشرة تنتج عن الآثار والمفاعيل الاقتصادية -الاجتماعية لهذا النزوح.

ويمكن الحديث عن تحديين أمنيين مباشرين رئيسيين في هذا السياق:

١- تحدي الاستقرار في الدولة المستقبلة:

يتفاوت هذا التحدي من حالة إلى أخرى، ويرتبط في الأغلب بالأوضاع القائمة في الدولة التي تستقبل عددًا كبيرًا من النازحين، والظروف التي يحدث فيها نزوحهم إليها.

ولكن هذا التحدي ثابت علميًا في معظم حالات النزوح بأعداد كبيرة في العالم، لأنّه يؤدي إلى تغيير في طبيعة التفاعلات بين العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الاستقرار، من خلال زيادة الضغوط التي تنطوي عليها العوامل الخارجية.

غير أن حجم الآثار المترتبة على النزوح في هذا المجال، من حيث قوتها أو ضعفها، يرتبط بنمط تعاطي النظام السياسي مع الضغوط المقترنة بهذا النزوح، وقدرته على استيعابها لتحقيق التوازن الذي يحول دون حدوث تأثير سلبي على الاستقرار.

وتشبه هذه الحالة إلى حد كبير حالات أخرى يواجه فيها نظام سياسي تغيرًا في أنماط المدخلات، وضغوطًا مؤثرة في استقرار الأوضاع على النحو الذي حظي باهتمام في عديد من الدراسات في مجال السياسات المقارنة Comparative Politics منذ الخمسينات(٣).

٢- تحدي امتداد الصراع إلى الدولة المستقبلة:

ينطوي نزوح عدد كبير من مواطني دولة نتيجة إحتدام الصراع الداخلي فيها على احتمال امتداد هذا الصراع إلى الدولة التي تستقبل النازحين بأشكال مختلفة. وأكثر هذه الأشكال شيوعًا دخول مسلحين ضمن النازحين، وتشكيل مجموعات أو خلايا تسعى للعمل ضد حكومة الدولة التي نزحوا منها ممّا قد يؤدي إلى توتر بين البلدين، والقيام بعمليات تجنيد في أوساط النّازحين. وهناك أيضًا ما يؤكد انخراط بعض النازحين في أعمال عنف بالفعل في بعض الدول التي استقبلتهم خلال

العقود الأخيرة(٤).

وتُعد لبنان الدولة الأكثر تعرضًا لمثل هذا الخطر في حالة النزوح السوري نتيجة الارتباط التاريخي الوثيق بين الأوضاع في البلدين، وبسبب انخراط بعض اللبنانيين في الأزمة السورية، وخاصة في ظل الطابع المذهبي الذي طغى على هذه الأزمة منذ عسكرة الانتفاضة التي بدأت سلمية في مارس - أبريل ٢٠١١.

وقد تسللت بالفعل مجموعات تابعة لتنظيم "داعش" وجبهة النصرة إلى لبنان لتنفيذ عمليات إرهابية في مناطق عدة. ولكن المعضلة الأمنية في لبنان تتجاوز هذا التسلل، إذ يوجد ما يمكن اعتباره قواعد للإرهاب في التلال الفاصلة بين جبال لبنان الشرقية ومنطقة القلمون السورية. ولولا يقظة الجيش والأجهزة الأمنية في لبنان، ونجاحها في محاصرة المجموعات التي تستغل النزوح للقيام بعمليات إرهابية، لتضاعف خطرها الذي سيظل قائمًا مادامت الأزمة السورية مستمرة، وطالما أن النزوح المترتب عليها متواصل.

كما أن إنطلاق العملية الإرهابية التي حدثت في الأردن في ٢٠ حزيران "يونيو" ٢٠١٦ من مخيم الرقبان الذي يضم عددًا من النازحين السوريين يؤكد ما أثبتته دراسات كثيرة سابقة عن وجود علاقة بين حالات النزوح أو اللّجوء في مثل هذه الظروف وتعرض الدولة المستقبلة لنازحين أو لاجئين لأعمال إرهابية. فوجود "خلايا نائمة" في أوساط النازحين أو اللاجئين أمر معتاد في مثل هذه الحالات.

٢-الآثار والمفاعيل الاقتصادية - الاجتماعية:

أ-يمثل تدفق مواطنين من دولة إلى أخرى ضغطًا على أوضاعها الاقتصادية ومرافقها العامة من كهرباء ومياه وإسكان وغيرها، فضلًا عن تأثير هذا التدفق على الأوضاع البيئية. ويزداد هذا الضغط بمقدار ما يزيد عدد المتدفقين من ناحية، ووفق مؤشرات الحالة الاقتصادية ومستوى قدرات المرافق العامة في الدولة المستقبلة أو المضيفة. كما يؤدي تدفق النازحين إلى ضغط على سوق العمل في الدولة المستقبلة حتى إذا لم تكن فيها أزمة بطالة أصلًا، مما يؤدي إلى خلق هذه الأزمة، وتفاقمها في حالة وجودها، ويقبل النازحون عادة العمل بأجور أقل، الأمر الذي يترتب عليه خفض مستويات الأجور وتراجع فرص العمل المتاحة لأبناء الدولة المستقبلة.

وقد يتفاقم هذا الأثر ويصبح مصدرًا لأخطار متفاوتة كلما تركز عدد كبير من النازحين في المناطق الفقيرة والمهمشة، وخاصة حين ينتشرون في أنحائها في حالة عدم تجهيز خيام لهم في أماكن محددة، أو عدم كفاية مثل هذه الخيام نتيجة التفاوت بين قدراتها الاستيعابية وأعداد النازحين.

ولعل هذا يفسر سعي الحكومة الأردنية منذ بداية ٢٠١٥ إلى حصر إقامة النازحين في المخيمات التي أنشأتها قرب الحدود مع سوريا مثل الزعتري والأزرق والرقبان، والحد من حرية حركتهم. فقد أدى تدفق أعداد كبيرة من النازحين في مناطق مثل الشمال والبقاع في لبنان، وكذلك إربد والمفرق

والرمثا وغيرها من مناطق شمال الأردن، إلى ضغوط شديدة على المرافق العامة وخدمات التعليم والصحة والإسكان التي تعاني مشاكل قبل حدوث هذا النزوح.

كما يظهر أثر سلبي لتدفق أعداد من النازحين إلى مناطق الطبقتين الوسطى والعليا في انتشار ظاهرة التسول على نطاق واسع، وحدوث جرائم جنائية في بعض الحالات، الأمر الذي يزيد الضغط على الأجهزة الأمنية.

ولكن هناك أثرًا إيجابيًا للنزوح في بعض الحالات التي قد يحمل فيها تدفق النازحين فرصًا للدولة المستقبلة، سواء لأن عددًا معقولًا منهم يملك أموالًا تُستثمر في مشاريع صغيرة أو متوسطة، أو توسيع مشاريع قائمة يشاركون فيها، أو لقدرة الدولة المستقبلة على الحصول على معونات دولية.

ورغم عدم وجود بيانات دقيقة في هذا المجال، تفيد المؤشرات وجود تفاوت واضح بين الدول المستقبلة للنازحين السوريين فيما يتعلق بهذا الأثر الإيجابي للنزوح الذي يوجد بعض ما يدل عليه في حالات تركيا والأردن ومصر أكثر من حالة لبنان. ولكن في كل هذه الحالات يظل الأثر الاقتصادي السلبي للنزوح السوري أكبر من أي أثر إيجابي.

ب- يحمل نزوح أعداد كبيرة من مواطني دولة إلى دولة أخرى في طياته إحتمال حدوث توترات اجتماعية في حالة وجود رفض لدى بعض قطاعات المجتمع في الدولة المستقبلة أو استياء من وجود هذه الأعداد الكبيرة.

ولذلك يرتبط أحد أهم مفاعيل النزوح بمدى قبول المجتمع في الدولة المستقبلة أو رفضه. وفي معظم الحالات، لابد أن تكون هناك قطاعات رافضة في مجتمع الدولة المستقبلة بسبب تأثير النزوح على مصالحها، وخاصة في حالة ازدياد البطالة في أوساطها نتيجة قبول بعض النازحين العمل في بعض المجالات بأجر أقل.

ج- يُعد التأثير على التركيبة الديموغرافية (السكانية) من أهم المفاعيل الاجتماعية التي تترتب على نزوح أعداد كبيرة من سكان دولة إلى أخرى مجاورة. ويُعد هذا التأثير من أهم المفاعيل الاجتماعية التي تؤثر في تجانس المجتمع وتكامله القومي. وقد يشتد أثرها في حالة وجود توازن دقيق أو حرج في هذا المجتمع على نحو يهدد الاستقرار السياسي في الدولة المستقبلة للنازحين.

ويظهر هذا الأثر في حالتي لبنان والأردن حيث تقوم الدولتان على توازن دقيق وحرج بالفعل من الناحية الديموغرافية. ولكن الأردن تمكن من محاصرة هذا الأثر منذ أواخر ٢٠١٤ عبر منع تدفق فلسطينيين نازحين من سوريا إلى أراضيه للحفاظ على التوازن بين سكانه من أصول شرق أردنية ومن أصل فلسطيني(٥).

أمّا في العراق فقد تعاملت حكومة إقليم كردستان مع النزوح السوري منذ البداية بطريقة تمييزية صارخة حيث لم تسمح سوى للنازحين من أكراد سوريا بالدخول إلّا على سبيل الاستثناء.

وتبدو المشكلة في لبنان أكثر تعقيدًا، لأن معظم النازحين السوريين إليه مسلمون. ويثير ذلك مخاوف لدى قطاعات من المسيحيين، الأمر الذي يجعل لبنان أكثر البلدان المجاورة تعرضًا للخطر من جرّاء النزوح السوري.

والحال أن الوضع الديموغرافي يُعد هو الأكثر حساسية عندما تحدث موجة نزوح من دولة إلى أخرى مجاورة، وخاصة حين يكون هذا الوضع قائمًا على توازن ديني أو مذهبي أو عرقي معين. وهذه قاعدة عامة تتضاعف أهميتها حين يحدث النزوح بسبب صراعات تنطوي على مكونات دينية أو مذهبية أو عرقية كما هو الحال في موجة النزوح السوري.

ثانيًا: سبل معالجة آثار النزوح السوري إلى البلدان المجاورة ومفاعليه:

ليس سهلًا البحث عن علاج لمفاعيل أزمة تراكمت على مدى أكثر من خمس سنوات. فأزمة النزوح السوري إلى البلدان المجاورة صعبة ومعقدة. وأصبح الوقت متأخرًا لمعالجتها. فلم يكن أحد يتخيّل في بداية تلك الأزمة أن تصل إلى هذا المستوى. ولذلك لا توجد "روشتة" يمكن وصفها لمعالجة آثارها التي تفاقمت. ولكن يمكن التفكير في بعض السبل التي قد تساعد في تخفيف تلك الآثار وتقليل الأخطار المترتبة عليها. وهذا ضروري في ضوء المعطيات التي تفيد أن الأزمة الإنسانية مرشحة لمزيد من التفاقم في ظل عدم وجود بوادر لحل الأزمة السياسية التي أنتجتها.

١-السعي إلى توزيع جغرافي أقل إجحافًا:

لم يعد ممكنًا الآن أن نتطلع إلى إعادة توزيع النازحين السوريين بشكل أكثر عدالة. ولكن ربما يبقى أمل في إعادة توزيع أقل إجحافًا بالدول الثلاث التي تتحمل أعباء ما يقرب من ٩٠ في المائة من النازحين (تركيا ولبنان والأردن).

ولكن تحقيق أي قدر من النجاح في هذا الاتجاه يتوقف على عاملين أساسيين. أولهما إيقاظ جامعة الدول العربية من سباتها العميق ولو لبعض الوقت، وفي قضية واحدة ذات طابع إنساني ولكنها تنطوي على أخطار تهدد بلدين عربيين من البلاد التي لا تزال متماسكة في مواجهة رياح التفكيك التي تهب على العالم العربي (لبنان والأردن).

فليس مستحيلًا أن تساهم دول عربية أخرى في تحمل بعض الأعباء الملقاة على كاهل هاتين الدولتين، عبر نقل بعض النازحين إليها بطريقة منهجية منظّمة لا تسبب أي ضرر للدول الأخرى التي يمكن أن تستقبلهم.

وقد لا تخلو هذه المشاركة التي يمكن أن تقوم بها دول عربية أخرى في حمل أعباء بعض النازحين من منافع لها. ففي أوساط هؤلاء النازحين أطباء ومهندسون ومعلمون وحرفيون يجيدون العمل في مجالات

مختلفة . وقد رأينا كيف تعاملت بعض الدول الأوروبية التي استقبلت أعدادًا قليلة من النازحين السوريين معهم بطريقة انتقائية ، حيث فتحت الباب أمام أمثال هؤلاء الذين توجد حاجة إليهم فيها .

ويمكن أن تُشكّل جامعة الدول العربية ، إذا استيقظت لبعض الوقت ، لجنة فنية تضم خبراء في أسواق العمل العربية لفرز بيانات النازحين المسجلين لدى الأمم المتحدة على الأقل ، وعرض من ترى إمكان قبولهم في دول عربية تحتاج إلى عاملين في هذا التخصص أو ذاك .

وقد تكون هذه فرصة أمام دول مجلس التعاون الخليجي التي تزداد فيها العمالة الآسيوية لإجراء عملية إحلال تدريجي لهذه العمالة بأخرى عربية .

وفي مقابل نقل نازح من لبنان أو الأردن إلى دولة أخرى تحتاج إليه ، وينطوي انتقاله إليها على نفع لها ، يكون عليها أن تستقبل أربعة نازحين آخرين معه بخلاف أفراد أسرته .

وفي هذه الحالة يمكن تحقيق قدر ولو بسيط من الدعم العربي للبنان والأردن في قضية النازحين السوريين .

أما العامل الثاني فهو التحرّك على المستوى الدولي لتعديل إتفاقية جنيف للاجئين الموقعة عام ١٩٥١ لإجراء تمييز واضح بين اللاجىء والمهاجر لتلافي أحد عوامل إغلاق الدول الأوروبية أبوابها أمام النازحين السوريين ، وهو الخوف من أن يتحوّل اللجوء المؤقت إلى هجرة دائمة(٦) .

فقد عرّفت هذه الاتفاقية طالب اللّجوء Asylum بأنه شخص يهرب من بلده نتيجة خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الانتماء لطائفة معينة أو رأي سياسي .

ويتداخل هذا التعريف مع معنى المهاجر الذي يغادر بلده لأسباب اقتصادية في المقام الأول ، حيث يتوجه إلى بلد آخر إما بحثًا عن عمل أو لإقامة مشروع اقتصادي ، ويطلب الحصول على الإقامة ثم الجنسية في هذا السياق .

ولذلك تحتاج اتفاقية جنيف ١٩٥١ إلى تعديل بسيط لإضافة نص واضح على أن اللاجيء يقيم في البلد الذي يستقبله بصورة مؤقتة ، ولا يحق له الاستفادة من القوانين التي تنظّم الهجرة إلى هذا البلد حتى إذا استوفى الشروط الواردة فيها . ورغم أن هذا التعديل يمثل انتقاصًا من حق متاح فعليًا للاجئين الآن ، فالظروف القاسية المرتبطة بالنزوح السوري تفرض التخلّي عنه بعد أن تحول إلى عائق أمام اللّجوء . فليس منطقيًا التمسك بحقوق ما بعد اللّجوء على حساب الحق الأصلي وهو حق اللّجوء نفسه . وإذا كان الاختلاط بين مفهومي اللجوء والهجرة يُلحق ضررًا بأولهما ، بل يُلغيه فعليًا في حالة نزوح السوريين إلى أوروبا ، يصعب دفع هذا الضرر مقدّمًا على أي منفعة لا يمكن تصورها أصلًا إلا بعد انتهاء الضرر .

٢-تعبئة ضغوط دولية على الاتحاد الأوروبي:

لا تكفي إزالة المخاوف التي تنتاب الدول الأوروبية من تحول اللّجوء إلى هجرة لإقناعها بتحمل مسؤولياتها في قضية إنسانية تفاقمت في لحظة يتجرد فيها المجتمع الدولي من إنسانيته دون أن يجد

من يسعى إلى إيقاظ الضمير العالمي .

فهناك مخاوف أوروبية أخرى من استقبال نازحين سوريين . غير أن إزالة أحد المخاوف الأساسية بمبادرة عربية على النحو الذي سبق توضيحه يمكن أن يوفر قوة أخلاقية لتحرك يهدف إلى تعبئة ضغوط دولية على الاتحاد الأوروبي في هذا المجال استنادًا إلى منظومة قيمه الأساسية التي تحتل حقوق الإنسان مكانة عليا فيها .

فالموقف السلبي الذي يتخذه الأوروبيون تجاه هذه القضية الإنسانية يناقض جوهر منظومة حقوق الإنسان ، ويتعارض مع الحق الأول فيها وهو الحق في الحياة .

وهذه نقطة ضعف في الموقف الأوروبي تثير جدلًا منذ فترة طويلة ، أي قبل أزمة اللّجوء السوري ، الأمر الذي جعلها من القضايا موضع الاهتمام الأكاديمي(٧) . ولذلك يمكن الانطلاق منها لتعبئة حملة دولية واسعة تركز على عدد من المسائل في مقدمتها ثلاث :

أ- أن تخلي أوروبا عن جوهر منظومتها القيمية يمثّل خطرًا على مستقبلها يفوق أي خطر تتصوره هذه الدولة الأوروبية أو تلك على أمنها أو اقتصادها في حالة استقبال نازحين سوريين، أو أعداد إضافية منهم بالنسبة إلى الدول التي استقبلت أعدادًا محدودة أو رمزية(٨) .

ب- التذكير بوجود خلل في سياسات دول أوروبية تنفق على تعزيز أمن حدودها أضعاف ما تنفقه لتوطين لاجئين . ولا يقتصر هذا الخلل على التعامل مع النازحين السوريين ، بل نجده أيضًا في حالات أخرى أبرزها النازحين الليبيين في الفترة الأخيرة أيضًا .

ج- لفت انتباه الدول الأوروبية الغربية إلى أن موقفها تجاه النازحين السوريين يتناقض مع التزاماتها في اتفاقية المشاركة العربية - الأوروبية التي أصرت هذه الدول على أن يكون لاحترام حقوق الإنسان مساحة معتبرة فيها .

وقد انتقد الأوروبيون دولًا عربية كثيرة ، واتهموها بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان فيها ، وربطوا تطوير التعاون في مجالات عدّة في بعض الحالات بالتزام هذه الدول بما تنص عليه اتفاقية المشاركة .

ولذلك يحق للدول العربية الآن أن تُشهر هذه الاتفاقية في وجه أوروبا ، وأن تُشرك القطاعات ذات الضمير الحي في المجتمع الدولي في ممارسة ضغوط على الأوروبيين ليتحملوا مسؤولياتهم ويلتزموا بنصوص كانوا هم من أصروا على إدراجها في اتفاقية المشاركة العربية - الأوروبية .

٣- مراعاة التوازنات الاجتماعية الداخلية للحد من الآثار السلبية للنزوح السوري:

سبقت الإشارة إلى وجود توازنات اجتماعية داخلية حساسة وحرجة في الدولتين العربيتين اللتين تستقبلان معًا أكثر من ثلث إجمالي النازحين السوريين خارج بلدهم حتى الآن . ويمثّل النزوح السوري تحديًا كبيرًا لهذه التوازنات في لبنان بصفة خاصة بعد أن وضع الأردن قيودًا أمام دخول

فلسطينيين من سوريا إلى أراضيه .

وقد أصبح الوقت متأخرًا لمعالجة هذا الخطر، وصار المدخل الوحيد لتخفيف آثاره السلبية يرتبط بإمكان قيام جامعة الدول العربية بدور في إعادة توزيع بعض النازحين على بلاد أخرى وفقًا لما سبق توضيحه . ففي هذه الحالة، ينبغي أن تُعطى الأولوية في عملية إعادة التوزيع الجزئي لمراعاة التوازن الديموغرافي الحساس في لبنان .

أما إذا لم يتيسر القيام بعملية إعادة توزيع على هذا النحو، يبقى احتواء الآثار الليبية للنزوح السوري في هذا المجال متوقفًا على حكمة الطبقة السياسية في لبنان وعقلانيتها .

المصادر

١- جريدة القدس العربي اللندنية، ٣ سبتمبر (أيلول) ٢٠١٥ .

٢- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية في فبراير ٢٠١٦ . انظر الرابط التالى : http://census.dos.gov.jo

٣- انظر على سبيل المثال :

(Kenneth E. Boulding,The Image: Knowledge in Life and Society (Michigan University Press,1956.

٤- Sarah Kenyon Lischer,Refugee Involvement in Political Violence: Quantitative Evidence from 1987-1998. Uncher Working Paper No. 26,2000,http://www.uncher.org/3aebadc.84html.

٥-أعلنت الوكالة الدولية لشئون اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" في نوفمبر ٢٠١٤ أن الحكومة الأردنية منعت دخول أي فلسطيني قادم من سوريا، وأعادت نحو ١٠٠ من الفلسطينيين الذين كانوا قد دخلوا الأراضي الأردنية بالفعل .

٦-حول معضلة التمييز بين اللاجئين والمهاجرين، انظر على سبيل المثال: كان إى موتلو، عن اللاجئين وملتمسي اللجوء ووضع الحماية المؤقتة : نحو فهم أوضاع السوريين في تركيا، مجلة الديمقراطية، العدد ٦١، يناير ٢٠١٦، ص ص٧٢-٧٩ .

٧-انظر على سبيل المثال :

Matthew Gifney,The Ethics and Politics of Asylum. Liberal Democracy and the Response of Refugees,Cambridge University Press,2004.

Brian Barry and Robert Goodin (eds.),Free Movement: Ethical Issues in the Transnational Migration of People and Money,UK: Harvester Wheatsheaf,١٩٩٢.

٨-انظر تفاصيل أكثر في : د. وحيد عبد المجيد، ستار حديدي جديد في أوروبا، صحيفة الاتحاد، ٢٠١٦/٦/٨ . وانظر كذلك : د. وحيد عبد المجيد، صعود اليمين المتطرف في أوروبا، صحيفة الاتحاد، ٢٠١٦/٥/٤

الدكتور وليد صافي

الشرق الأوسط في ظل النظام العالمي الجديد، وتداعيات الصراع العالمي على المنطقة .
"أزمة النازحين السوريين وتداعياتها الأمنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية" .

تحتلّ الأزمة السورية مركزًا محوريًا في الصراع على المنطقة وفيها، وتلعب الاستراتيجيات والرهانات المتعددة والمختلفة للقوى الدولية والإقليمية وللنظام في سوريا، دورًا بارزًا في تصعيد النزاع وتعقيد أبعاده الجيوستراتيجية من هنا فإن التوصل إلى حلّ سياسي في المرحلة الراهنة أمر مستبعد . منذ بداية الثورة السورية في ١٥ آذار ٢٠١١، وقع الشعب السوري ضحية سياسة التدمير المنهجية التي إستخدمها النظام للقضاء على الثورة، وسياسة التردّد التي أنتهجتها الولايات المتحدة الأميركية إزاء الأزمة السورية، والدور الضعيف والخجول لما سمي بأصدقاء الشعب السوري . ويبدو أن سياسة التردد هذه، كما التدخل العسكري الروسي لمساندة النظام، يتقاطعان ويلتقيان في الكثير من الأهداف المرسومة لمستقبل سوريا والمنطقة، لاسيما بعد اجماع الكثير من المحللين الاستراتجيين والأمنيين، إلى إمكانية تعديل الحدود الجغرافية التي رسمتها اتفاقية سايكس بيكو لعدد من دول المنطقة، والتشكيك بقدرة نموذج الدولة المركزية على إدارة بلدان ذات انقسامات عامودية . ولا شك في أن المواجهة المفتوحة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية قد رفعت من درجة الصراع المذهبي في المنطقة وشكلّت واحدًا من الدوافع الرئيسية التي تقود في هذا الاتجاه .

في ظلّ استمرار الحرب في سوريا وغياب الأفق للحلول السياسية وغياب الإرادة الدولية على خلق مناطق آمنة داخل الاراضي السورية، ومع تعثر تبني سياسة واضحة من الإتحاد الأوروبي لإستيعاب النازحين، واستمرار سياسة تهجير الشعب السوري واستغلال النزوح، كيف تبدو التداعيات الأمنية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية، لملف النازحين السوريين على دول الجوار؟ وما هي أبرز المقترحات لبناء سياسة واضحة ومثمرة لإدارة هذا الملف الشديد التعقيد؟

لم يسبق أن تعرضت البشرية بعد الحرب العالمية الثانية إلى موجة نزوح كالتي تعرض لها الشعب السوري، حيث أن حوالي تسعة ملايين سوري نزحوا بفعل التدمير الذي طال مناطقهم، محاولين إيجاد ملجأ لهم أما داخل الأراضي السورية أو في دول الجوار، تركيا، لبنان والأردن . توزع نصف النازحين السوريين على هذه الدول، والنصف الأخر لجأ إلى مناطق آمنة نسبيًا داخل سوريا . وقد تقدم حوالي ١٣٠ الف نازح سوري بطلب اللجوء الى دول الإتحاد الاوروبي التي عالجت حتى اليوم، حوالي ٣٣ الف طلب، غالبيتهم اي ٨٠٪ منهم تم قبولهم في ألمانيا . والجدير بالذكر، أن عدد النازحين السوريين الذين استقروا في لبنان منذ بداية النزوح حسب آخر الإحصاءات الصادرة

عن المفوضية العليا للاجئين، بلغ حوالي مليون واربعمائة ألف نازح لأي ربع سكان لبنان، الأمر الذي طرح تحديات كبيرة على الدولة اللبنانية ومؤسساتها في غير مجال.

لا شكّ في أنّ دول الجوار التي استضافت النازحين السوريين، تتشارك في تداعيات هذا النزوح، لاسيّما على الصعيد الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وإن اختلفت طبيعة الأنظمة في البلدان المضيفة والسياسات المعتمدة في هذا المجال. ومن البديهي عدم إستبعاد التداعيات السياسية التي تتعلق بالتركيبة الديموغرافية لبعض الدول المضيفة، لاسيّما لبنان في ظل الطروحات الدولية المتعلقة بتوطين النازحين، حيث أن توازن العامل الديموغرافي بين الطوائف الممثلة في المؤسسات الدستورية يعدّ من عوامل استقرار الصيغة السياسية المتفق عليها.

إن التحليل العلمي لمسألة تداعيات النزوح السوري على البلدان المضيفة، لاسيّما منها المتعلقة بالتداعيات الأمنية، يقود إلى ربط هذه الاخيرة بالتطورات الميدانية في سوريا وباستراتيجيات بعض اللاعبين ومنهم النظام السوري، وكذلك تعقيدات السياق السياسي للحلول، أكثر من جعلها جزءًا من عملية النزوح بحدّ ذاتها، على الرغم من محاولة التنظيمات الإرهابية إستخدام النزوح لتمرير بعض العمليات كما حصل في أوروبا. إن التحقيقات القضائية في التفجيرات الأخيرة التي استهدفت بلدة القاع اللبنانية عَلى الحدود السورية، تؤكّد هذه الفرضية، حيث أنّ الإرهابيين الذين نفذوا العمليات هذه أتوا من خارج الحدود، كما أن منفذي التفجيرات الاخيرة التي طالت مطار اسطنبول لم يكونوا من التابعية السورية، الأمر الذي يدعو الى ربط هذه التفجيرات بالسياق السوري والإقليمي.

ممّا لا شك فيه، إن هذه العمليات الإرهابية التي طالت الدول المضيفة، لها تداعيات سياسية على ملف النزوح السوري، كما لها تداعيات مالية تتعلّق بكلفة الإجراءات الأمنية المطلوبة لحماية هذه الدول ومؤسساتها، فضلًا عن التداعيات المتعلقة باستقرار هذه الدول.

ففي التداعيات السياسية لهذه العمليات نلاحظ المسائل التالية:

- التأثير في الرأي العام للبلدان المضيفة وتصاعد الخوف من استغلال النازحين للقيام بعمليات ضدّ السكان الأمنين والمنشآت المدنية.
- تراجع الإرادة لدى بعض الدول في إستضافة مزيد من النازحين.
- صعود الخطاب العنصري ضد النازحين السوريين وظهور اتجاهات في الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا، تطالب حكومات الدول الأوروبية بطرد النازحين وعدم استقبالهم، كما أن الدمج ما بين الارهاب والإسلام من قبل هذه الأحزاب قد زاد من تعقيدات التعامل مع ملف النزوح خصوصًا في غياب القدرة لدى الإتحاد الأوروبي على تبني سياسة موحدة في هذا المجال.
- استغلال النظام السوري لهذه العمليات الإرهابية، لتسويق رؤيته للحرب السورية، أي"النظام

في مواجهة الارهاب"، وكذلك لدفع الدول التي قطعت العلاقات الديبلوماسية معه لإعادة التنسيق الأمني والاستخباراتي، وبالتالي، التمهيد لخروج النظام من عزلته الدولية، في الوقت الذي يستمرّ بسياسة التدمير للمناطق الخارجة عن سيطرته وحلفائه، الأمر الذي يدفع إلى استمرار النزوح وتهديد الاتحاد الاوروبي ودول الجوار بمزيد من الضغوط المتعلقة بهذا الملف.

أمّا التداعيات ذات الطابع السياسي لنزوح اكثر من أربعة ملايين مواطن سوري على دول الجوار، فهي تختلف من بلد الى آخر نظرًا لطبيعة النظام السياسي والتركيبة الديموغرافية لشعوب هذه البلدان. فالتداعيات على البلدان التي يتجانس فيها الانتماء المذهبي لغالبية النازحين مع الانتماء المذهبي لسكان الدولة المضيفة او لغالبيتهم كحال الأردن وتركيا، تختلف تمامًا عن التداعيات التي تصيب الدول ذات الديموغرافيا المتنوعة كحال لبنان وطبيعة نظامه السياسي المتأثرة أصلًا بالتوازنات الديموغرافية.

يتأثر الطابع الإنساني لهذه القضية بالتعقيدات ذات الطابع الديموغرافي حيث أن الخوف من أن تؤثر قضية النازحين السوريين على التركيبة الديموغرافية في لبنان، كان من بين الأسباب التي حالت دون تبني سياسة واضحة لإدارة هذا الملف وفقًا للمصالح العليا للدولة وللمعايير والقواعد الدولية المطلوبة في حالات النزوح. كما أن هذه التداعيات تختلف بين بلد وآخر بسبب طبيعة النظام وقدرته على اتخاذ القرارات، ففي تركيا على سبيل المثال، تمكنت الدولة بفضل انتهاج سياسة متماسكة في هذا المجال من تعزيز موقعها التفاوضي مع الجهات الدولية المختصة ومع المفوضية الأوروبية، حيث انتزعت من الاتحاد الاوروبي بموجب الاتفاق التركي - الاوروبي الموافقة على أن تكون دول الاتحاد شريكة في استضافة جزء من النازحين السوريين كما في إجراءات الحماية الدولية ولم الشمل ومعايير اللجوء الإنساني واذونات العمل.

وحيث تغيب السياسة الواضحة والمحددة للتعامل مع هذه القضية كلبنان مثلًا، ترتبك الدولة ومؤسساتها في إدارة هذا الملف لاسيّما في ضوء بروز اتجاه دولي لتوطين النازحين السوريين في البلدان المضيفة والذي طرح بشكل رسمي في مؤتمر العمل الدولي الذي انعقد في جنيف بين ٣ و ١١ حزيران ٢٠١٦، كما طرح على لسان عدد من كبار المسؤولين الدوليين.

في التداعيات الاقتصادية لملف النازحين السوريين، فإنّه من المفيد التذكير ببعض ما ورد في ديباجة إتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ الخاصين بوضع اللاجئين، حيث تمّت الإشارة بشكل واضح إلى أن "منح الحق في الملجأ يلقي اعباء باهظة على عاتق بلدان معينة، وان ذلك يجعل من غير الممكن، دون تعاون دولي، إيجاد حلّ مرضي لهذه المشكلة التي اعترفت الامم المتحدة بأبعادها وطبيعتها الدولية". ولكن، من الملاحظ وعلى الرغم من الدور الذي لعبته المفوضية العليا للاجئين فان التعاون الدولي ولاسيما الاوروبي منه، لم يكن على مستوى حجم وتداعيات ملف

النازحين السوريين، حيث تحملت دول الجوار تركيا، الأردن ولبنان اجمالي هذه الاعباء، علمًا أن التداعيات الاقتصادية لهذا الملف تختلف أيضًا بين بلد وآخر نظرًا لحجم الإمكانيات، والالتزامات التي تترتب على الدولة المضيفة لاسيما إذا كانت تلك الدولة من بين الموقعين على الاتفاقية المذكورة أعلاه.

ومما لا شك فيه، فان الدول المضيفة تتشارك في مستوى الاعباء لاسيّما في الضغوط التي تتعرض لها البنى التحتية في هذه الدول في قطاعات الكهرباء والماء والصرف الصحي، ناهيك عن الالتزامات المتعلقة بتوفير التعليم الابتدائي للنازحين والرعاية الصحية وتوفير اذونات العمل. وإذا تمت مراجعة المساعدات الدولية في هذا المجال، فانه بعد مرور خمس سنوات على بدء عملية النزوح، لم نر في لبنان على سبيل المثال سوى بعض المساعدات التي تحسن من أداء البنى التحتية تم تقديمها من قبل دولة الكويت، وتستعد حاليًا اليابان لتوفير قروض ميسرة للبنان لمواجهة الضغوط التي تتعرض لها البنى التحتية للدول المضيفة، كما يقوم البنك الدولي والبنك الإسلامي والبنك الاوروبي للتثمير بإعداد قروض بفائدة صفر لدول الجوار لذات الغرض. وإذا نظرنا الى الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تحملها لبنان من جراء الحرب في سوريا والتي بلغت في مراحلها الاولى اكثر من ٧ مليار دولار حسب تقديرات البنك الدولي، وكذلك الى حجم الدين العام الذي أخذ يلامس نسبة ١٤٠٪ من الناتج الوطني، نستنتج حجم تداعيات ملف النازحين على لبنان في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

طبعًا، يشكل الالتزام الدولي على البلدان المضيفة تأمين اذونات العمل للنازحين أحد أهم التحديات التي تواجه هذه البلدان التي تعاني أصلًا من نسبة بطالة عالية، وقد أخذت تتضاعف هذه التداعيات لاسيما عندما توسع عدد كبير من الشركات بتوظيفات خارج الأُطر الرسمية للأذونات للاستفادة من رخص العمالة في قطاع المهن الحرة.

عندما تناقش مسألة التداعيات الاقتصادية لملف النازحين على البلدان المضيفة، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار، مستوى الإنفاق الذي يقوم به النازحون في هذه البلدان والذي برأيي يساهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي وان بدرجة متواضع، وكذلك المردود الاقتصادي للعمالة السورية في لبنان حيث يجمع المحللون الاقتصاديون على أهمية دورها في مرحلة اعادة الإعمار والمراحل التي تلتها. ولا بد ايضًا من الإشارة الى دور طبقة رجال الأعمال من النازحين والذين بدأوا بتأسيس الشركات في الدول المضيفة (منذ بداية النزوح السوري تم تأسيس حوالي ثلاثة آلاف شركة من رجال أعمال سوريين في تركيا) وهذا امر يساعد على تعزيز اقتصاد الدولة المضيفة ويساهم في خلق فرص عمل لديها ورفع مستوى النمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلّق بالتداعيات الاجتماعية لملّف النازحين، فإنه يجب لفت الانتباه، إلى أن الإجراءات التي تأخذها الدول المضيفة المتعلقة بتقييد دخول النازحين إلى أسواق العمل، وكذلك ضآلة الموارد المالية الدولية والمحلية المتوفرة لإعانة النازحين على توفير حاجاتهم الاساسية، قد تتسبب

باضعاف استقرار هذه الدول وارتفاع نسبة الجرائم والسرقات، وبالتالي التسببّ بحصول نزاعات وتوترات ذات طابع اجتماعي. وإذا تمّت مراجعة نتائج الدراسة التي اجرتها المفوضية العليا للاجئين بالتعاون مع اليونسيف لأوضاع النازحين السوريين في لبنان عام ٢٠١٥ تحت عنوان --Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon 2015 فإن عددًا من المؤشرات يظهر بأن تقييد إجراءات دخول النازحين الى سوق العمل اللبناني بفعل القرارات الحكومية التّي اتخذت عام ٢٠١٤ أدت ألى تقليص فرص كسب العيش لدى غالبية عائلات النازحين السوريين الذين التزم حوالي ٦٠٪ منهم في استراتيجية التأقلم (Crisis Coping Strategies). وبالتالي فإن تقليص فرص كسب العيش والتراجع في مستوى الموارد الدولية والحكومية المتوفرة للمساعدات، ستضاعف في المستقبل من مخاطر انعدام الأمن الغذائي للكثير من عائلات النازحين. لذلك فإن هذه الأوضاع تتطلب إجراءات فورية وخاصة، منها تمكين عائلات النازحين من خلال السياسات والبرامج من إنتاج المداخيل مع إجراءات حماية سوق العمل الوطني وتقليص إعتماد النازحين على المساعدات الخارجية.

في النهاية، إنّ أهّم عامل من عوامل المساعدة عَلى مواجهة هذا الملف المعقد، هو الإسراع في إيجاد تسوية سياسية لوقف الحرب في سوريا، ولكن السياق الحالي على المستويين الإقليمي والدولي لا يساعد في هذا المنحى. لذلك فالمطلوب ان يقوم تعاون دولي وثيق يؤدي الى المشاركة ليس فقط في تحمل الاعباء ولكن أيضًا في إجراء توزيع عادل للنازحين، وفي مساعدة دول الجوار على مواجهة الضغوط على البنى التحتية لاسيما في الاردن ولبنان، والدفع باتجاه بناء سياسات تساعد النازحين على الإنتاج وحماية الأسواق الوطنية للبلدان المضيفة التي تعاني أصلًا من ارتفاع معدلات البطالة.

الدكتور ابراهيم عاكوم

ما هي المفاعيل الأمنية والاجتماعية والاقتصادية للنزوح السوري على البلدان المجاورة، وماهي سبُل معالجة هذا الموضوع في ظل تشديد إجراءات الهجرة باتجاه أوروبا من جهة وعدم وجود بوادر حل للأزمة السورية من جهة أخرى.؟

يطرح عنوان هذا المحور ثلاثة أسئلة شائكة أولها يتعلق بمفاعيل النزوح السوري على البلدان المجاورة، في حين يعنى السؤالين الآخرين بسبل معالجة هذه المعضلة وكذلك استشراف امكانية حل الأزمة السورية. وبطبيعة الحال، تحتاج الإجابة العلمية والمنهجية على كل من هذه الأسئلة إلى كثير من الجهد والتفاصيل. ولكن يبقى هناك أطر عامة يمكن التطرق لها هنا في ضوء الوقت المتاح لنا.

بشكل عام، عقب اندلاع الأزمة السورية في أوائل عام ٢٠١١، دخلت منطقة الشرق الأوسط أو بالأحرى دُفعت المنطقة للدخول في أتون مرحلة جديدة من عدم الاستقرار الأمني والعسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي على حد سواء. ومع مرور الوقت، امتدت الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة لتشمل ليس فقط دول الجوار لسوريا بل كذلك الدول الأوروبية وانتقلت عبر المحيط الأطلسي لتصل إلى دول القارة الأميركية. ولكن، بطبيعة الحال، يبقى الأثر الأكثر دموية وايلامًا في سوريا نفسها حيث لا زال التدمير والقتل والتهجير يطال عشرات الآلاف من السوريين يوميا. ومن المعروف أن العبء الأكبر يتحمله دول ثلاثة هي لبنان والأردن وتركيا حيث يتركز الجزء الأكبر من اللاجئين السوريين، وبنسبة أقل في العراق. هذا عدا عن نحو ٧ ملايين نازح داخل سوريا ونحو ١٤ مليون بحاجة إلى مساعدة.

وتشير كافة المعلومات والبيانات إلى أن عدد النازحين السوريين في دول الجوار المذكورة أعلاه يبلغ حاليا نحو ٥ ملايين لاجيء، نحو نصفهم موجودون في تركيا، في حين يبلغ عدد المسجلين رسميا في لبنان نحو مليون و ٣٠٠ ألف لاجيء. وفي حين تستضيف الأردن نحو ٦٨٣ ألف لاجيء، بلغ عدد اللاجئين في العراق نحو ٢٤٥ ألف لاجيء.

من ناحية الأعداد المطلقة يبدو بأن تركيا تستضيف نحو ٥٧ بالمائة من النازحين السوريين في دول الجوار، يليها لبنان بنحو ٢٤ بالمائة، كما هو مبين في الشكل رقم ١. ولكن اذا نظرنا إلى هذه الأرقام في ضوء الحجم النسبي لهذه الدول يتبين لنا بأن لبنان يتحمل العبء الأكبر. فكما هو مبين في الشكل رقم ٢، تبلغ نسبة النازحين السوريين إلى لبنان نحو ٢٥ بالمائة قياسا بعدد السكان المقدر بنحو ٤,٣ مليون نسمة، وهذا اذا استعملنا أعداد النازحين المسجلين رسميًا فقط. أما بالنسبة لتركيا فتبلغ هذه النسبة نحو ٣,٤ في المائة فقط في حين تبلغ النسبة في الأردن ما يقارب ١٤ في المائة.

اللاجئين السوريين في دول الجوار

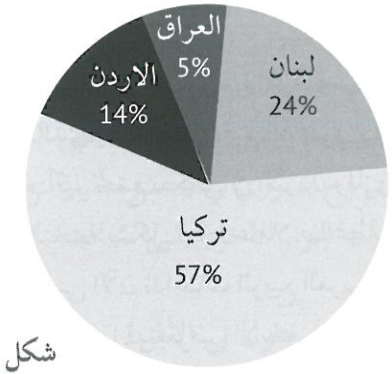

شكل رقم ١

اللاجئين ٪ (من عدد السكان)

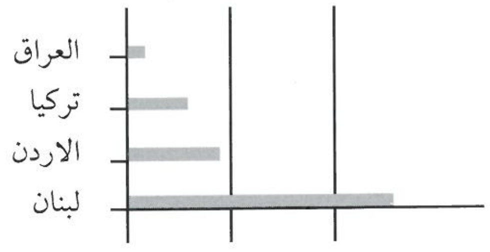

شكل رقم ٢

من البديهي القول، وهذا ما قد أثبتته الأحداث منذ بدء النزوح السوري، بأن المفاعيل الاقتصادية والديمغرافية والأمنية والبيئية على لبنان هي أكبر نسبيا من أثرها في دول الجوار الأخرى لسببين هما صغر حجم لبنان نسبة إلى عدد النازحين السوريين الذين لجأوا اليه، من جهة، وسوء إدارة لبنان وعدم التعامل مع هذه المسألة ببعد نظر وبالجدية الكافية، من جهة أخرى.

وتحديدا، إن الآثار السلبية التي يعاني منها لبنان نتيجة نزوح هذه الأعداد الكبيرة تنعكس في سوق العمل التي يبلغ معدل البطالة فيها أساسًا نحو ٢٥ بالمائة، وفي الضغط على استهلاك خدمات البنى التحتية من كهرباء وماء، وعلى تردي الميزانية العامة، والضرر البيئي، والمشاكل الاجتماعية، عدا عن الأثر السلبي على الاستقرار الأمني ومعدلات الجريمة، ناهيك عن أن نحو ثلث اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر.

أما بالنسبة لدول الجوار الأخرى فالآثار السلبية أيضا تشمل البعد الأمني والديمغرافي والمالي. بالنسبة لتركيا مثلا تشير التقديرات إلى أنها انفقت حتى نيسان ٢٠١٦، ما يقارب الـ ١٠ مليارات دولار على اللاجئين السوريين. وكلنا نتابع الأثر الأمني والمفاعيل العسكرية وحالة عدم الاستقرار التي تعانيها المنطقة ومن ضمنها تركيا المعنية بشكل أساسي بهذا الملف. وبهدف التخفيف من تداعيات هذا الموضوع وقعت تركيا اتفاق مع الاتحاد الأوروبي في آذار/ مارس ٢٠١٦ يتضمن خطة عمل تعالج أزمة اللجوء تعهدت تركيا بموجبه بضبط حدودها المائية والبرية واستعادة جميع المهاجرين غير النظاميين، بمن فيهم السوريون ومنع فتح مسارات هجرة نحو أوروبا من غير البوابة اليونانية، مثل بوابتي إيطاليا وبلغاريا. ويلتزم الجانب الأوروبي من جانبه باستقبال لاجيء سوري نظامي مقابل كل لاجئ سوري غير نظامي سيُرحل إلى تركيا على الا يتجاوز العدد ٧٢ ألف لاجيء، إضافة إلى

تسريع إيصال منحة مالية تبلغ ٣ مليارات يورو بهدف تمويل الحاجات الإنسانية الأساسية للاجئين السوريين على الأراضي التركية.

أما في الأردن وإن لم تكن متدخلة عسكريا بشكل مباشر فهناك مفاعيل مالية وأمنية وسياسية وديمغرافية خطيرة تفاقمت عقب النزوح السوري إلى الأردن الذي يستضيف مخيم الزعتري وهو أكبر مخيم للاجئين السوريين حاليًا في المنطقة والذي يعد رابع أكبر تجمع سكاني في الأردن والمزود ببنى تحتية متواضعة. والطلب على استهلاك خدمات البنى التحتية يشكل ايضا عاملا ضاغطًا في الأردن كما هي الحال في لبنان. وإن كانت الأردن قد تخطت حتى الآن تداعيات الربيع العربي إلا أن تزايد النزوح السوري إلى المملكة واستمرار الأزمة السورية عموما قد يعرض الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي إلى خضات غير مرغوب بها.

بشكل عام، لا بد من الاشارة هنا إلى أنه في دول الجوار هناك إدارة أكثر كفاءة لملف النازحين من سوريا منه في لبنان الذي بدأ التخبط في التعامل مع هذا الملف منذ اللحظة الأولى لبدء النزوح وذلك نتيجة الأزمة السياسية القائمة وشلل المؤسسات الدستورية.

فمن المسؤول في لبنان عن وصول المشكلة إلى هذا الحجم؟ إن القول بأن الدولة بالمطلق هي مسؤولة هو كلام تورية يُقصد به تجهيل الفاعل. فالدولة هي أرض وشعب ومؤسسات تُمارَس من خلالها السلطة. وكلنا نعرف بأن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بالحد الأدنى هما أداتان يتنازعهما زعماء الطوائف السياسيين وحكر على الطبقة السياسية القائمة. وبالتالي، فان الطبقة السياسية التي اختزلت الدولة وصادرتها من خلال تعيين مؤيديها في كافة مراكز الإدارة العامة هي المسؤولة عمليًا عن استفحال هذه المشكلة ووصولها إلى مرحلة قد تكون وجودية للبنان كما نعرفه. ولست في معرض توزيع نسب المسؤولية بين هذه الفئة أو تلك كي لا أقع في المحظور السياسي وهذا ليس المقام الصحيح لهذا النوع من النقاش، على أي حال. ويجدر بالقول هنا، بأن الأجهزة العسكرية والأمنية تلعب دورًا هاما في دعم الاستقرار الأمني ضمن الحدود المعطاة لها من قبل السلطة السياسية التي فشلت في إدارة ليس فقط الملف الأمني بل معظم الملفات الأخرى.

دور المجتمع الدولي

يبدو بأن الهم الأساسي للمجتمع الدولي كما بينت الاجتماعات الدولية التي تم عقدها حتى الآن هو إبعاد مفاعيل الأزمة السورية عن حدودها قدر الامكان. ففي حين أن مؤتمرات المانحين التي تم عقدها وآخرها في شباط/ فبراير ٢٠١٦ في مدينة لندن المخصص لدعم النازحين السوريين واقتصادات الدول المضيفة، والمؤتمر الثاني الذي تم عقده في مدينة جنيف في آذار/ مارس ٢٠١٦ لم ينجحا في التوصل إلى نتائج مشجعة وفعالة، تتجه الأنظار إلى المؤتمر الدولي المنوي عقده في

١٩ ايلول/ سبتمبر٢٠١٦ في الامم المتحدة في نيويورك للبحث في مصير اللاجئين وكيفية التعامل مع تأثيرات النزوح السوري.

عقب هذه الاجتماعات وخاصة اجتماع جنيف في مارس ٢٠١٦ كانت خيبة أمل دول الجوار كبيرة حيث لم تحصل هذه الدول على الدعم الفعلي المطلوب. وبحسب وزير الصناعة اللبناني كلف النزوح السوري لبنان عشرة مليارات دولار لم يصل منها الا اقل من ١٠ في المائة. وكذلك الأمر مع دول الجوار الأخرى التي لم تحصل إلا على جزء يسير مما وُعدت به.

لا بوادر حلول في الأفق

ويبدو بأن الأسرة الدولية لا تتوقع أي انفراج في الأزمة السورية في المستقبل القريب إذا ما تابعنا تصريحات الكثير من المعنيين بهذا الملف، وبدليل أن أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون كان يسعى مؤخرا للحصول على التزامات من الدول لقبول لجوء نحو ٥٠٠ ألف لاجيء سوري جديد خلال السنوات الثلاثة القادمة. ويبدو أيضا بأن المأساة السورية على تفاقم حتى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتن صرح في منتصف حزيران/ يونيو ٢٠١٦ أنه من المرجح أن تنهار سوريا اذا استمر الوضع على حاله، وكذلك حذرت المملكة العربية السعودية في رسالة وجهتها إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن، نيابة عن دول مجلس التعاون الخليجي و٥٩ دولة، من تردي الأوضاع الإنسانية الخطيرة والمستمرة في سوريا.

واذا كان هذا اللجوء السوري يثير مخاوف على مستوى التغيير الديموغرافي في دول الجوار، فان القلق حيال الوضع الأمني هو الأهم بالنسبة للمجتمع الدولي. وبالتالي فان نظرة دول الجوار تختلف عن نظرة الدول الأخرى، خاصة الدول الغربية، على مستويين أولهما فيما يتعلق بماهية أخطار النزوح السوري وثانيهما فيما يتعلق بكيفية الحل. وفي ظل هذا الوضع المتفجر وغير المستقر يسعى اللاعبون الكبار إلى تعظيم مكاسبهم السياسية والاقتصادية على حساب الدمار الذي يلحق بدول المنطقة وشعوبها وفي نفس الوقت التقليل من الآثار السلبية لهذا الوضع على دولهم، وتحديدا من الجانب الأمني.

الحلول المقترحة

بداية، لا بد من القول بأن هذه الأزمة بقدر ما هي أزمة انسانية فهي أزمة أخلاقية للدول التي بامكانها وقف النزف البشري والدمار الذي ينتج عن استمرار الحرب الدولية والإقليمية في سوريا.

وبالتالي، فالحل الطبيعي والمعالجة الانسانية والأخلاقية تكون أولا بوقف هذا النزف ومعالجة أسبابه. أما التعامل مع تداعياته فقط من خلال عقد مؤتمرات والاعلان عن الدعم المالي للنازحين

للبقاء في دول الجوار فهو مجرد مسكنات وهروب من المسؤولية الأخلاقية والانسانية وجزء منها يهدف إلى حماية اللاعبين الكبار أنفسهم من تداعيات هذه الحرب من خلال ابعاد النازحين عن حدودهم. ولقد دفعت ممارسات الدول الأوروبية منظمة "أطباء بلا حدود" إلى الاعتراض على ما أسمته "سياسات الردع الأوروبية المؤذية" المتعلقة باللاجئين، وعلى المحاولات المتزايدة لأوروبا لدفع النازحين بعيدًا من السواحل الأوروبية وإلى رفض المنظمة مساعدات قيمتها ٤٤ مليون أورو خصصتها لها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنروج لسنة ٢٠١٦.

ما هو المطلوب للتعامل مع هذه المعضلة؟

أولا: بكل بساطة، وقف هذه الحرب اللاأخلاقية واللا إنسانية فورا، علما بأنني أدرك سذاجة هذا الطلب وعدم واقعيته السياسية ولكنه الحل الأمثل والأصح.

ثانيا: تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته بجدية من ناحية استقبال اللاجئين السوريين أسوة بدول الجوار.

ثالثا: التزام الدول المانحة بالدعم المالي المتفق عليه لدول الجوار المستضيفة للعدد الأكبر من اللاجئين.

رابعا: اقامة مناطق آمنة على الحدود السورية وفي الداخل السوري لاستقبال النازحين.

العميد الركن المتقاعد الدكتور هشام جابر

النزوح السوري إلى دول الجوار
المشاكل والحلول

أيّها الحضورُ الكرام:

في الواقع أنّه لا يوجدُ إحصاءاتٌ دقيقة، لعددِ النازحينَ السوريّينَ إلى دولِ الجوارِ السوري.

وتشيرُ التقديراتُ الأقربُ إلى الواقع، أنّ هنالك حوالي سبعة ملايين مواطن سوري، غادروا البلاد خلال خمسة سنوات. فيهم ما يقارب النصف مليون وصلوا إلى أوروبا. وتتحمّل تركيّا العبء الأكبر، حيث تدّعي الأوساط التركية أنّ أكثر من ٣ ملايين سوري (مليون ٣,٥٠٠٠٠٠٠) قد دخلوا أراضيها. منهم مئات الآلاف على وشكِ عبورِ الحدود بعد "معارك منبج".

وتشيرُ الأوساطُ اللبنانيّةُ، أنَّ أكثرَ من مليون ونصف مليون نازح سوري، دخلوا واستقرّوا في الأراضي اللّبنانيّة، يُضافُ إليهم حوالي ٢٥٠ ألف سوري، كانوا أصلًا في الأراضي اللبنانيّة، عشراتُ الآلاف منهم يغادرون ويعودون ولا يتّخذون صفةَ النازحين.

ويستضيفُ الأردن حوالي مليون نازح في مخيّم الزعتري، وأكثرَ من ٣٠٠ ألف نازح، انتشروا داخل البلاد لدى أقاربٍ وأصدقاء، أو أنّ ظروفهم الماديّة سمحت لهم بتأمينِ مسكنٍ ولو بالحدّ الأدنى.

وليس هنالك من أرقام ولو تقديريّة عن عددِ النازحينَ السوريّينَ إلى العراق، سيّما وأنّ معظم الحدود مع العراق (باستثناء أقصى الشمال الشرقي)، يُسيطرُ عليه ما يُسمّى "بتنظيم الدولة الإسلاميّة".

نتجَ هذا النزوحُ سلسلة مشكلاتٍ إجتماعيّة، وإقتصاديّة، وديموغرافيّة. وأخيرًا وليس آخرًا، أمنيّة لا حصرَ لها.

فعلى سبيلِ المثال لا الحصر، هنالك البطالة والحاجة والفقر والقهر، والإقامة في ظروف غير إنسانيّة، وتقلّبات الطقس، التي أدّت إلى الجريمة والدعارة إلخ..

وفي الحالة اللّبنانيّة، هنالك عشرات الآلاف من الوفيّات (دون مقابر تُعرف)، ومئات الآلاف من المواليد خلال ٥ سنوات، دون تسجيل أو أوراق ثبوتيّة. ولا يوجدُ في لبنان مخيّمات "بمعنى المخيّمات"، بل إنتشارٌ عشوائيٌّ وتجمّعاتٌ في سهل البقاع وعكّار. وغير الأمكنة جميعها خارجة عن المراقبة والسيطرة.

حصلت تركيّا على ثلاثة مليارات من الإتّحاد الأوروبي والمنظّمات الدوليّة، وبعض الدول المانحة. ولا تزال تطلب المزيد، وتهدّدُ بإغراق أوروبّا بملايين النازحين، وأوروبّا تعتبرُ ذلك إبتزازًا. ويقول الأردن أنّه يحتاجُ إلى أضعاف ما مُنح له من مساعدات. حتّى الآن، ما يهمّنا هو لبنان!

أوّلًا: إنّ الرهاب Phobia من إقامة مخيّمات خشية التوطين لا مبرّر له. لذا نقترحُ الطلب إلى الأمم المتّحدة والمفوّضيّة العليا للاجئين والدول المانحة، إنشاءَ صندوق بإشراف أمميّ، للعمل على ما يلي:

- إقامة مخيّمات في أراضي ملاصقة للحدود السوريّة في البقاع والشمال، وتأمين الحدّ الأدنى من ظروف العيش، تكون تحت المراقبة والسيطرة والإدارة دون أن تتحوّل إلى غيتو مغلق.
- إنشاء لجنة عليا أو مكتب ومجلس يرتبط بمجلس الوزراء، وتمثّل به وزارة الداخلية والشؤون الإجتماعيّة العمل والصحة إلخ. وحتمًا المديرية العامة للأمن العام لإدارة أوضاع النازحين. بالإشتراك والتنسيق والتعاون مع المنظّمات الدوليّة.
- فرز الشباب والعاطلين عن العمل وتسجيلهم، واستخدامهم في مشاريع مجدية، تحريج وشق طرقات، تنظيف الأنهر والمجاري المائيّة، جمع النفايات، إلى آخره. تحت إشراف الوزارات المختصّة. وتُدفع أجورهم من المساعدات الدوليّة.
- إذا كان هنالك ½ بالمائة من النازحين، وخاصّة الشباب إرهابي محتل، يعني ذلك أكثر من عشرة آلاف شاب يقتضي أن يوضعوا تحت المراقبة وتجهيزالأمن العام بشرائح إلكترونيّة ليس مخالفاً للقوانين والأعراف الدولية.

أيها السيّدات والسادة

هذا غيضٌ من فيض، ومن غير الممكن اجتراح الحلول لمشكلةِ النازحين، خلال مداخلةِ خمسةِ دقائق. مستعدّون للمناقشة ولإعداد دراسة مفصّلة والله وليّ التوفيق.

وأقدم لكم المقال التي نشرته زينب زعيتر بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٦ بجريدة البلد تحت عنوان

آخر دواء النازحين.... مخيمات منظمة موقتة

بعيدًا من الخطابات العنصرية والمذهبية، والكثير من الاستثمار السياسي بموضوع اللاجئين السوريين الى لبنان، تتحول المسألة المتعلقة بتنظيم وجود النازحين من إطار النقاش الى الضرورة الحتمية مع استمرار تفاقم الأزمة، في ظل تكريس فشل الدولة اللبنانية في ادارة الملف. ولان مجموعة الحلول تتخطى القدرة على اتخاذ قرار سياسي واضح وصريح، فإن استمرار الانتشار العشوائي للنازحين بات مرتبطًا باستغلال سياسي "وسخ"في حقوق اللبنانيين والسوريين على حد سواء، دون التطرق

الى حل جدي، وعلى رأس تلك القائمة، اقامة مخيمات في شروط أمنية وصحية وانسانية تضمن تنظيم اللجوء.

البداية، من الرقم الأخير الذي تسجله "المفوضية السامية لشؤون اللاجئين"، ويقدر عدد النازحين السوريين بمليون و٤٨٢٧٥ لاجئ، كما تقدر اعداد غيرالمسجلين بنحو ٥٠٠ ألف سوري، ما يعني أن لبنان يسجل أعلى نسبة نزوح بين الدول العربية، فيما يصر المعنيون فيه على أنه ليس وطن لجوء. ومن بين الحلول الكثيرة المطروحة على هذا الصعيد، تبرز مجددًا فكرة اقامة المخيمات، بحيث لا يوجد في لبنان مخيمات بالمعنى الدقيق للكلمة، بل انتشار عشوائي وتجمعات في سهل البقاع وعكار، وغيرها من الأمكنة الخارجة عن المراقبة والسيطرة.

شروط صارمة

والحديث عن اقامة المخيمات، يعني بالدرجة الأولى التنظيم وفق شروط صارمة وموقتة، وضمن مساحات جغرافية محددة. وعلى الرغم من أن هذا الموضوع يخضع الى كثير من النقاش بين مؤيد ومعارض، الا أن المؤكد هو أن الانتشار العشوائي بات مرفوضًا كما هو من دون أي تبريرات. في جعبة رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات العميد الركن الدكتور هشام جابر، مسودة دراسة أعدها مؤخرًا عن امكانية اقامة مخيمات للنازحين، فيها الكثير من التفاصيل التي تلحظ اولويات الوجود السوري في لبنان من ناحية المناطق التي يمكنها استقبال المخيمات وتأمين الظروف الصحية والانسانية وانشاء لجنة عليا ترتبط بمجلس الوزراء وتتألف من كافة الأجهزة والوزارات المعنية، وايجاد فرص للعاطلين عن العمل منهم في هذه المخيمات، والأهم اعتبارها مخيمات موقته كي لا يكون شبح التوطين هاجسًا أمام المعترضين، والعمل على جعلها منطقة آمنة وليس بؤرًا أمنية تكون مأوى للارهابيين.

مزايدة سياسية

والمسألة تحتاج بحسب جابر الى تضافر جهود كثيرة، أما الخطوة الاولى فتبدأ من القرار السياسي الذي يفترض أن يوافق على المشروع لاستكماله مع الدول المانحة والمنظمات الدولية المعنية بملف النازحين. فما المقصود بهذه المخيمات، أين ستقام، ما التداعيات الايجابية والسلبية التي يمكن أن تترتب عليها؟ يعتبر جابر في حديثة لـ"للبلد" أن الموضوع يحتاج الى كثير من النقاش، ان لا يكون الاعتراض مقتصرًا عللى قاعدة" قل كلمتك وامش"، فالمزايدة السياسية في هذه المسألة باتت تتخطى المقبول، في ظل استمرار تفاقم الأزمة، حيث الجميع يعي خطورة الأمر وارتداته على اللبنانيين والسوريين بشكل سيان.

ويعتبر كثيرون أن تنظيم الوجود السوري أصبح أمرًا مستحيلًا، وهذا غيض من فيض ما يمكن

التطرق اليه عند الحديث عن أزمة النزوح، وخصوصًا أنه لا توجد مخيمات تتكفل بها الامم المتحدة. ومن هنا يبدأ الحديث عن الحل بحسب جابر، الذي يعتبر أن الملف قد طرح سابقًا على الحكومة اللبنانية ولكن لاسباب كثيرة تم ابعاده عن النقاش. فماذا عن امكانية اقامتها في لبنان، أي مناطق ستكون قادرة على استيعابها؟

- على الحدود في منطقة عكار ووادي خالد، بموازاة النهر الكبير أو الحدود اللبنانية السورية. يمكن اقامة مخيمات تستوعب مئات الآلاف من النازحين، وخصوصًا أنها تخضع لسيطرة أمنية من قبل الجيش السوري على الحدود، وهذا ما يعني انها ستكون بمأمن وليست عرضة لأن تكون تحت مرمى النيران، وبالأخص على الجانب اللبناني القريب من الحدود السورية ناحية طرطوس.
- مشاعات البقاع الكثيرة على امتداد مساحات جغرافية واسعة، حيث يمكن توفير فرص عمل للنازحين العاطلين عن العمل للعمل فيها من اقامتها. ومن الجدير ذكره أن هناك أكثر من ٤٠٠ ألف شاب عاطل عن العمل بين النازحين، هؤلاء يمكن تشغيلهم في التحريش وشق الطرقات وغيرها من الأعمال، على أن يحصلوا على بدل اتعاب من المساعدات الدولية، وذلك تحت اشراف الوزارات المتخصصة.
- المنطقة العازلة بين لبنان وسورية. أي المنطقة بين المصنع وجديدة يابوس، وتتسع لمئات آلاف من السوريين وهي منطقة عازلة لم تشهد معارك سابقة. ويكمن دخول وخروج النازحين من سورية الى لبنان والعكس بالعكس، من خلال الأمن العام اللبناني، بعد تمكينه من الخدمات التي تؤمن تزويد هؤلاء ببطاقات خاصة تسمح لهم بزيارة البلدين وفق معليير خاصة بعد دراسة كل حالة على حدة.
- يمكن ايجاد مساحات للاشخاص الذين يسكنون في مناطق أخرى كالجنوب وجبل لبنان ويعملون في تلك المناطق كي لا يتم قطع أرزاقهم. وكل ذلك يخضع الى كثير من النقاش الذي يقوم اولا على الخريطة اللبنانية للبحث في امكانية توفير هذه الأماكن.

عوامل الجغرافيا

ويتابع جابر معتبرًا أن الشروط الأنسانية تتفوق على ماعداها من اعتبارات أخرى، "فلا يجوز أن يبقى معظم هؤلاء السوريين تحت عوامل الجغرافيا المتقلبة من حر وطوفان وبرد، أو يقبعون تحت بيوت من التنك. وعليه يجب أن نضع المجتمع الدولي امام مسؤولياته، واستغلال أي مناسبة للقول للمجتمع الدولي أن الأراضي لدينا جاهزة لاقامة مخيمات". فما الذي يضمن أن تكون تلك المخيمات موقتة، وأن لا تتحول الى هاجس لدى المجتمع اللبناني المتخوف من خطر عدم السيطرة على الحدود واستمرار تسرب الارهابيين؟. يجيب جابر، "يجب أن نقول بادئ ذي بدء

أنه عاجلًا ام اجلًا سيتبدل الوضع في سورية بحسب الطورات والتغييرات في الميدان السوري، وليطمئن الجميع بأنه عندما تهدأ الاحوال في سورية سيعود الجميع الى بلدهم، ومن لن يذهب سترحله الحكومة اللبنانية. هذا في الشكل الكلي للازمة، ونقول ايضًا أنه عندما تستقر الأوضاع جزئيًا وخصوصًا في المناطق التي بسيطر عليها النظام، فيمكن بالتالي أن يعود أكثر من ٣٠٠ الف شخص سوري الى بلادهم."

قرار سياسي

وبالتالي فان مواجهة المشكلة لن تكون عبر مزيد من التنظير الكلامي، فالأزمة قد تخطت حدود المنطق من حيث الاعتبارات السياسية والأمنية، فأي اعتبارات يقوم عليها اي قرار سياسي للتباحث في شأن الموافقة على اقامة المخيمات؟

بحسب جابر، فان الاهم هو أن يقتنع المعنيون في لبنان بالعنوان، "فنحن لا نقصد أن يتحول المخيم الى مكان مقفل (غيتو) يمكن أن تحصل في الجرائم، بل عن مخيمات منظمة فيها الشروط الانسانية المطلوبة وتوفير فرص عمل وهو ما سيبعد شبح الارهاب عن لبنان وسورية. فأي خطر يعد أكبر: بقاء النازحين منتشرين عشوائيًا بشكل يسمح للارهابيين باختراقهم وزرع قنابل موقوته، ام توفير أماكن لائقة لهم كي لا نكون ولو امام واحد بالمئة فقط منهم مشاريع خطر ارهابي؟"

واستكمالا للدراسة التي يتحدث عنها جابر، تتضح أهمية المراقبة، ويقترح على هذا الصعيد، "يمكن ان تقوم أجهزة الأمن العام بجزء من هذه المهمة، على أن يتم توفير امكانات الكترونية وتقنية متطورة له، يستطيع ذلك الجهاز من خلالها ان يوزع النازحين الى تلك المخيمات الى مجموعات يكون لها جميعًا ملفات الكترونية مع توفير شريحة الكترونية لكل نازح فيهم لمعرفة اماكن تجول النازحين والوجهات التي يقصدونها". وبحسب جابرفان ذلك يأتي ضمن جزء صغير من الحل، مستغربًا من يحاول الصيد بالماء العكر وربط الموضوع بمسألة التوطين، "فنحن لسنا في وارد أن نعطي أحدًا هويات لبنانية وهذه تبقى قنابل صوتية يتم رميها وفزاعة تستخدم للتهويل. اما المخيمات فتبقى حلًا اسأسيًا، وهذه مسألة نشترك فيها مع دول الجوار التي أقامت مخيمات ووضعتها تحت المراقبة".

مشكلة التمويل

ويسأل جابر،" هل فوضى أفضل من الترتيب، اما هؤلاء الذين يعترضون على اقامة المخيمات، فنسألهم اليوموقب فوات الأوان ان يتقدموا باقتراحاتهم والكف عن الصراخ دون الغوص في النقاشات المتعلقة بالحلول المنطقية" الى ذلك، تبرز مشكلة اضافية تتعلق بالتمويل، فالدول المانحة والمنظمات الدولية لا ثقة لها باللبنانيين، " دائمًا ما يسأل هؤلاء عن الضمانات : فهل ستذهب

اموال المساعدات الى حيث مكانها الصحيح . . . حتما لا أحد يملك اجابة مؤكدة . لذلك وفي حال تم الاتفاق على انشاء المخيمات ، يجب أن تقدم ضمانات بتحويل الأموال الى البنك المركزي ، وليس الى صناديق متفلتة ، كما الهيئة العليا للاغاثة وصندوق المهجرين ، بحيث ابتدع السياسيون الصناديق وصار لكل طائفة صندوقها" . لذلك يقترح جابر " انشاء هيئة عليا أو مجلس وطني للنازحين يرعى هذه المسألة وتشترك فيه كل الوزارات المعنية . . كل هذه الاموريمكن ضبطها وتوفير شروط صحية محترمة . وبذلك نكون قد اعطينا فرص عمل للشباب العاطل عن العمل من خلال مشاريع انمائية مع الزام المجتمع الدولي بدفع رواتبهم ، كما يجب تزويد الأمن العام بالأجهزة الكافية لضبط الوضع الأمني وخصوصًا في هذه المعسكرات بشكل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالجنة المخولة متابعة شؤون النازحين . وكل ذلك من شأنه أن يخفف بالدرجة الأولى خطورة الجرائم الجنائية ، وكل المشاكل الاجتماعية التي يرزح تحت ضغطها السوريون/ وهناك مشاكل لا تعد ولا تحصى كالولادات غي المسجلة والتي تقدر بمئات الآلاف ، اضافة الى عشرات الآلاف من الوفيات التي لا يعرف أين تدفن" . وتقدر الاحصاءات بحسب التقارير التي تصدر عن قوى الأمن الداخلي ارتفاع عدد الجرائم بنسبة ٥٠٪ مقارنة بالاعوام السابقة ، وخصوصًا جرائم القتل والسرقة .

مليون و ٤٨٢٧٥ لاجئًا

كل المعطيات الحالية تشي بأن الازمة لا تزال طويلة ، فيما خيارات العودة تبدو أصعب ، في ظل استمرار تسجيل لبنان خسارة سنوية قدرت بـ ٢مليار دولار ، أي ما يناهز ١٠ مليارات لغايته ، كما أشار أكثر من تقرير ، وهو رقم مرشح للارتفاع . وكان لبنان قد توقف منذ النصف الثاني من العام ٢٠١٥ عن تسجيل اسماء نازحين جدد ، بعد أن حصلت المفوضية من الحكومة اللبنانية على قرار يقضي بالتوقف عن تسجيل اللاجئين ، الذين وصل عددهم الى مليون و٤٨٢٧٥ لاجئًا مسجلًا . وكان سبق هذا القرار مجموعة من الاجراءات المتشددة التي تم اتباعها خصوصًا على الحدود اللبنانية - السورية من أجل ضبط تسرب النازحين الى لبنان ، مع تشديد المعايير التي على اساسها يتم اعطاء صفة لاجئ . وبالتالي فأن اعداد المسجلين لدى المفوضية قد بدأ بالانحسار ، ويسجل البقاع المنطقة الأكثر كثافة من حيث عدد النازحين ، بحيث تقدر الأرقام عدد النازحين بأكثر من ٣٦٥٥٥ لاجئًا . وفي بيروت وجبل لبنان تسجل المفوضية ٣٠٥٦٨٧لاجئًا ، فيما يصل الرقم في الشمال الى ٢٥٦١٢٦ لاجئًا ، والجنوب ١٢٠٩٠٧ لاجئين . اما عن عدد المخيمات فتشير بيانات المفوضية الى تسجيل حوالي ٢٠٠٠ مخيم ، عدد كبير منها أقرب الى التجمعات وليس المخيمات لاحتوائها على عدد قليل من الخيم- أقل من خمس خيم في التجمع الواحد . ومن الجدير ذكره أن ١٨٪ فقط من النازحين يوزعون على المخيمات العشوائية ، فيما العدد الأكبر منهم يقطنون خارج هذه التجمعات .

العميد الركن المتقاعد نقولا سلوم

ماهي المفاعيل الأمنية والاجتماعية والاقتصادية للنزوح السوري على البلدان المجاورة وما هي سبل معالجة هذا الموضوع في ظل تشديد اجراءات الهجرة باتجاه أوروبا من جهة وعدم وجود بوادر حلّ للأزمة السورية من جهة أخرى؟

تعدّ أزمة اللاجئين السوريين من أخطر الأزمات الإنسانية التي تواجه المجتمع الدولي خلال المرحلة الراهنة، وتمثل كارثة إنسانية متعددة الأبعاد، حيث أجبرت الحرب السورية الدائرة منذ أكثر من خمس سنوات السوريين على مغادرة بلادهم بعدما باتوا يواجهون خيارين لا ثالث لهما، أما البقاء ومواجهة خطر الموت، وأما الهروب إلى الدول المجاورة ومواجهة مستقبل غامض يحتاجون فيه إلى تأمين أبسط احتياجاتهم الإنسانية اليومية من مأكل ومأوى ولا تتوقف الأثار السلبية للأزمة على ابعادها الإنسانية فقط، بل تمتدّ تداعياتها شديدة الخطورة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية إلى داخل الدول التي تستقبل الآف اللاجئين السوريين، لاسيما دول الجوار الإقليمي، وبالتحديد الأردن ولبنان وتركية والعراق.

تأثرت تركيا بالأزمة السورية على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي.

إلاّ إن السلطات التركية أقدمت على تنظيم هذا اللجوء إلى مقيمين بالمخيمات وإلى مقيمين خارجها.

كذلك كان لهذا اللجوء على الاردن مفاعيل اقتصادية واجتماعية وأمنية. إلا" أن السلطات الأردنية عملت على تقسيم هذا اللجوء إلى قسمين: من يعيش داخل المخيمات ومن يعيش خارجها، كما هو الحال في الدول الأخرى.

ويمكن التواجد السوري الأكبر في شمال الأردن. وقدمت كذلك السلطات الأردنية إلى تنظيم توجد اللاجئين على اراضيها إلى أربع فئات كالتالي: الفلسطنيين المقيمين بسوريا، الشباب الرجال الذين بلغوا عمر الخدمة العسكرية، المهاجرين العراقيين بسوريا، ومن لايمتلك اية هوية شخصية.

أمّا في لبنان فإن نسبة اللجوء السوري هي الأكبر نسبة للمواطنين وهم بأكثريتهم دخلوا بطرق غير رسمية ويمكن تناول وضع السوريين في لبنان من خلال خمس مجموعات رئيسية: السوريين الذين يحملون جواز سفر سوري ولديهم الجنسيتين اللبنانية والسورية.

المجموعة الثانية: الذين دخلوا لبنان بطريقة شرعية وقاموا بتجديد إقامتهم بعد إنتهائها.

المجموعة الثالثة: الذين دخلوا لبنان بطرق شرعية أيضًا ولكنهم لم يقوموا بتجديد إقامتهم لعدم توفر مصاريف التجديد. لهذا السبب يبقون في لبنان بشكل غير رسمي.

المجموعة الرابعة: تضمَ السوريين الذين دخلوا لبنان بطريقة غير شرعية ولكنهم يحملون هوية

شخصية يمكنهم إظهارها للسلطات اللبنانية إذا لزم الأمر.

المجموعة الخامسة: هم الذين دخلوا بطرق غير شرعية ولا يحملون أي هوية شخصية ممّا لا شك فيه بأن مفاعيل هذا اللجوء على الدول المجاورة المذكورة أعلاه تختلف بإختلاف تعامل حكومات هذه الدول مع هذا الواقع، وسوف نعالج ببحثنا هذا ما يتعلّق بالوضع في لبنان لجهة السكن ودعم إنشاء الحكومة مخيمات رسمية يشكلّ أزمة مباشرة على السوريين.

إذا تكاثرت المخيمات العشوائية والغير مضبوطة كليًا وبشكل جدي.

التعليم: هناك مشكلة عدم قدرة المدارس الحكومية اللبنانية على تلبية الإحتياجات التعليمية للطلبة السوريين.

الصحة: الأسباب الرئيسية للمشاكل الصحية التي يواجهها السوريين في لبنان تتمثل في كثرة الأعداد وعدم قدرة الجهاز الصحي الأمني اللبناني من تلبية إحتياجاتهم الصحية كما أنّها تتعلّق أيضًا بالنظام الصحي القائم بلبنان.

مشاكل اجتماعية أخرى: هنك مشاكل مثل تعدد الزوجات والزاواج المبكر والولادات والحوادث الأمنية...

إنّ هذه المشاكل المذكورة أعلاه تعاني منها معظم دول الجوار ولكن بنسب مختلفة.

نستنتج ممّا أوردناه بأنّ لبنان قد تأثر وتضرر بشكل كبير بسبب العدد النسبي للهجرات المتدفقة عليه. وكذلك بسبب بنيته السياسية الهشة. نتيجة لذلك فإنّ هناك مئات الالآف من السوريين الذين يذوقون مرارة تلك المشاكل يوميًا واستمرار زيادة تلك المشاكل سيؤدي إلى تزايد الوقائع الجنائية بين السوريين واللبنانيين ممّا يسبب أيضًا زيادة المشاكل الاجتماعية التي يتعايشها السوريين يوميًا. ولاشكّ أيضًا عندما تنتهي تلك الأزمة ويعودون إلى وطنهم سوريا سيظلون يشكلون خطرًا على بلدهم.

سلبيات تلك المشكلة أيضًا أنّها مشكلة يصعب حلّها. واصبح منه الملّح في لبنان إنشاء مخيمات جديدة.

إذا الأزمة السورية تلقي بظلال قائمة على كلا الطرفين، اللاجئون والدول المستقبلية لهم، حيث تقدّر ارقام اللاجئين الفارّين من سوريا حتى الآن بحوالي العشرة ملايين ما بين لاجيء ونازح يعانون ظروفًا إنسانية غاية في الصعوبة، وتعاني في الوقت نفسه الدول المستقبلة لهم ضغوطًا هائلة لإستيعاب هذه الأعداد الضخمة، ما يمثل ضغطًا على الخدمات الإجتماعية والاقتصادية لتشمل الأوضاع السياسية والأمنية، وهو ما قدر يؤثر على الإستقرار السياسي والأمني لتلك الدول الراهن. فمشكلة السوريين تعدت سوريا والشرق الوسط لأنها شكلت مأساة القرن على الصعيد الإنساني.

بالنسبة لأوروبا فإنّ أزمة اللجوء تحدث انعطافه في موقف أوروبا تجاه سوريا وجوارها.

بدأت تداعيات الأزمة السورية تلقي بظلالها على الدول الأوروبية التي تشهد توافد غير مسبوق في إعداد اللاجئين، ما جعل قادة هذه الدول وفي مقدمتها بريطانيا التي تستنفر بحثًا عن مخارج للحد

من إعداد الوافدين كزيارة لدعم لدول الجوار مع الضغط على واشنطن وموسكو للتسريع في حلّ الأزمة سياسيًا .

فقد وضعت أزمة اللاجئين السوريين الدول الأوروبية أمام تحدّ كبير يصعب مواجهته في ظلّ غياب أي أفق قريب لإنهاء الصراع الدائر في سوريا ، ويحاول قادة الدول الأوروبية البحث عن سبل لتخفيف موجة النزوح التي إنفجرت وباتت تشكلّ عبئًا كبيرًا عليهم . زمن بين الإجراءات المتحذة زيادة الدعم للدول المجاورة لسوريا .

ويقول محلّلون إنّ زيادة الدّعم المالي لدول الجوار السوري ليست كافية لإنهاء مشكلة اللجوء إلى أوروبا مؤكدين أنّ الحلّ هو إيجاد مخرج سياسي للأزمة السورية .

بأنّ الدول الأوروبية باتت تخشى فعليًا من الإنعكاسات المباشرة لإستمرار الأزمة و أنّهم وعلى خلاف السابق ، باتوا يضغطون على الولايات المتحدة الأميركية كما روسيا لإيجاد حل وسط يتمّ من خلاله إنهاء الأزمة ، بالمقابل لا تبدو واشنطن راغبة في إنهاء الصراع فيما موسكو تتخذ موقفًا أكثر تشددًا عن ذي قبل لتكريس بقاء الأسد إلى ما لا نهاية الأمر الذي من شأنه أن يزيد تعقيدات الأزمة .

إن الأوروبيين يعتبرون أنّ حلّ قضية اللاجئين السوريين رهن بوقف الحرب في سوريا كما ذكرنا سابقًا . وعلى هذا الأساس تطمح أوروبا إلى مساعدة تركية حاسمة وتعاون أكبر للحدّ من أزمة اللجوء وتدفقهم التي باتت تهدد وحدة أوروبا السياسية ومصير إتفاقية شنغن مصير للتنقل الحرّ للأفرد والبضائع . وتعد تركيا من أهمّ نقاط إنطلاق اللاجئين نحو أوروبا ، ويرى مراقبون أن إيجاد حلّ لأزمة اللاجئين يمكن أولًا في معرفة السباب الحقيقية ومعالجتها . زمن الأسباب التي دفعت القارة الأوروبية إلى تشديد إجراءاتها للجوء لأنها تخشى من تغيير ديمغرافي كبير بسبب موجة اللجوء الحالية .

وتبدي بعض الدول تحفظات على ديانة معظم طالبي اللجوء وتعتبره تهديدًا لوجه أوروبا المسيحي ، وترفض بعض الدول إستقبال اللاجئين لعوامل اقتصادية . وضغط اليمين المتطرّف الكاره للأجانب وأسلاما فوبيا لدى بعض النخب .

وبلغة الأرقام فإنّ أوروبا لاتستقبل أكثر من عشرة في المئة من عدد اللاجئين السوريين ، وتستقبل دول ضعيفة الموارد كلبنان والأردن أضعاف هذا العدد وتعتبر أزمة اللجوء السوري من أكبر لجوء منذ الحرب العالمية الثانية .

لاشكّ بأن الحرب السورية طالت مجالات مختلفة للحياة في سوريا ، وفي منطقة الشرق الأوسط ، ودول العالم وأكثر ما تضرر منه السوريون هو البعد الإنساني ، فمشكلة السوريين شكلّت مأساة القرن على الصعيد الإنساني . من خلال ما أوردناه في هذه الدراسة يمكننا أن نستنتج بأنّ أيّ حلّ لأزمة اللجوء يبدأ من كلمة مفتاحية وهي وقف الحرب في سوريا والوصول إلى حلّ سياسي يضمن عودة الأمن والإستقرار ، ما يجعل السوريين أكثر ثقة بغدهم ومستقبل أولادهم .